http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (2019) السنة الثامنة - الجمعة (21) كانون الثاني 2011

المياه تقلع الألغام الأرضية وتجعل مهمة إزالتها مستحيلة

خبراء: البزل الإيراني "إشارة سياسية مبطنة".. والسد الترابي لن يقاوم

متابعة/ المدى

ينظر اهالي ومسؤولو محافظة البصرة بعين القلق إلى اتساع رقعة مسطحات المياه الملوثة أو ما يعرف بـ(مياه البزل) التي أطلقتها إيران خلال الأشهر الأخيرة من العام المنصرم واجتاحت الأراضي الحدودية العراقية لتنذر بكارثة بيئية بات المسؤولون والمراقبون المحليون يتوقعونها في أي لحظة.

ونشرت وكالة السومرية نيوز امس الخميس تقريرا عن ازمة المياه الايرانية سلطت فيه الضوء على خلفيتها وتداعياتها التي يبدو انها لا تزال قائمة.

فرقعة المياه بعد أن كانت لا تزيد قبل شهرين على الـ١٢٠ كيلومترا، باتت تقدر مساحتها الآن بنحو ١٥٠ كيلومترا مربعا، وتظهر جلية على بعد أقل من كيلو متر من منفذ الشلامجة الحدودي في محافظة البصرة بشكلٍ مستنقعات متفرقة ومع التقدم شمالاً تتحول إلى مسطحات مائية واسعة تكاد تنعدم فيها الحياة لارتفاع مستوى ملوحتها، وتركيز المواد الكيماوية الذائبة فيها.

وما يزيد من مخاوف أهالي البصرة هي الوعود الإيرانية بمعالجة مسألة مياه البزل التي لم تر طريقها إلى التحقق، وهو ما دفع بعضهم إلى المطالبة بتقديم شكوى إلى المحكمة الدولية باسم كل العراقيين، خاصة مع بروز تحليلات من خبراء عسكريين من أهالي المحافظة، تفيد بان إيران تعمدت إغراق المنطقة بالمياه لتشكيل خط دفاعي يحميها من أي هجوم أميركي تكون البصرة منطلقا له.

كارثة بيئية

ويحذر قائممقام قضاء شط العرب الذي تتداخل حدوده الإدارية مع الحدود العراقية الإيرانية مع طعمه العبادي من وقوع "كارثة بيئية" في حال حدوث فجوات في الساتر الترابي الحدودي الذي يصد تلك المياه ويمنعها من التسرب إلى الأراضي العراقية.

ويوضح العبادي للوكالة المذكورة بالقول "تساقط الأمطار الغزيرة سيؤدي إلى انهيار جوانب من الساتر وبالتالي ستتدفق المياه وتغرق المنطقة".

ويلفت العبادي إلى أن الساتر الذي يعول عليه حاليا لصد مياه البزل الإيرانية "يختلف ارتفاعه من منطقة إلى أخرى وهو ليس مخصصاً لمواجهة مياه البزل المالحة"، ويبين انه "أنشئ قبل ثلاثين عاماً لأغراض دفاعية".

ويطالب قائممقام شط العرب الحكومة العراقية "بتقديم شكوى للمحكمة الدولية باسم كل العراقيين، لضمان عدم تضرر سكان القضاء من مياه البزل الإيرانية"، لافتا إلى أن "هذه المشكلة أدت إلى تلوث المياه الجوفية في المناطق الحدودية القريبة التي تأثرت بمياه البزل".

وأدى تراكم كميات كبيرة من تلك المياه إلى تشكيل مسطح مائي على الحدود بعرض ٣ إلى ٤كم تقريبا وبطول أكثر من ٦٠ كم، ويمتد بشكل متعرج من منطقة الشلامجة وحتى هور الحويزة في محافظة ميسان.

وأدى ازدياد مستوى مياه البزل القادمة من مزارع قصب السكر في محافظة خوزستان الإيرانية أواخر صيف العام الماضي إلى انهيار الساتر الترابي الذي بناه العراق في عام ١٩٨٢ لأغراض دفاعية، ثم قامت قوات حرس الحدود العراقية بإعادة بنائه بعلو تسعة أمتار وعرض سبعة أمتار وعلى مسافة امتدت لنحو ٤٠ كم بمحاذاة الحدود مع إيران من الجهة الشرقية لمحافظة البصرة، في المنطقة المحصورة بين منطقتي مجنون والشلامجة الحدوديتين. وتحول الساتر مؤخراً إلى طريق تسلكه دوريات الحدود العراقية فيما تنتشر على امتداده رايات حمر تحذر المدنيين من الاقتراب.

انهيار الساتر الترابي

من جانبه، يؤكد نائب رئيس مجلس قضاء شط العرب صادق جعفر أن "الساتر الترابي ليس منيعاً ومن المرجح أن ينهار في حال ارتفاع مناسيب مياه البزل".

ويلفت جعفر إلى "وجود مناطق في القضاء ملوثة بمخلفات أسلحة كيماوية استخدمها العراق خلال حربه مع إيران، وبعض تلك المناطق قريبة جداً من المساحات المغمورة بمياه البزل، مبينا أن "انهيار الساتر سيعني حدوث كارثة بيئية تتضمن تلويث مساحات واسعة من الأراضي الزراعية بتلك المخلفات إضافة إلى المواد السامة التي تحملها مياه البزل أصلا".

وبحسب مدير عام مديرية حماية وتحسين البيئة في الجنوب طه ياسين القريشي فان "مياه البزل مازالت لحد الآن محصورة على الشريط الحدودي بمساحة تقارب الـ١٥٠ كيلومترا مربعا ولم تتسرب الى عمق الأراضي العراقية".

ونقلت السومرية عن القريشي ان عمليات الفحص التي أجرتها وزارة البيئة أثبتت ان مياه البزل ملوحتها عالية جداً بحيث وصلت الى أكثر من ٤٠ ألف جزء في المليون ما يعني انها تماثل بملوحتها مياه البحر.

ويؤكد القريشي ان تلك المياه "أضرت بالواقع البيئي"، ويضيف "قريبا سنباشر بدراستها بشكل تفصيلي لتقييم تأثيراتها الحالية والمستقبلية على المياه الجوفية والتربة"، لافتا الى أن "الخارجية العراقية أجرت في غضون الشهرين الماضيين اتصالات متبادلة مع نظيرتها الإيرانية، كما ان الحكومة المحلية في البصرة تبادلت مع محافظة خوزستان الإيرانية إيفاد اللجان الفنية المختصة بهدف التوصل الى حل للمشكلة".

تدابير إيرانية مبطنة

ويعتقد المحلل العسكري ماجد الساري ان التهديدات التي تطلقها بين فترة وأخرى الدول الكبرى المعارضة لبرنامج إيران النووي وبخاصة الولايات المتحدة دفعت القوات الإيرانية إلى اتخاذ تدابير دفاعية مبطنة وغير مباشرة على حدودها مع أفغانستان والعراق لوجود قوات أمريكية فيهما".

ويتابع الساري قائلا إن "إحد تلك الإجراءات ضخ مياه البزل باتجاه الحدود العراقية حيث أن المسطحات المائية التي شكلتها سوف تعرقل في المستقبل أي تحركات عسكرية ميدانية معادية لإيران تنفذها القوات الأمريكية انطلاقا من جنوب العراق".

ويشير المحلل الذي كان يعمل مستشاراً في وزارة الدفاع العراقية إلى أن "مياه البزل تضمن لإيران عدم تسلل أعضاء منظمات معارضة إلى أراضيها من خلال المساحات المغمورة، بالإضافة إلى أن السلطات الإيرانية قلقة من تهريب أسلحة من العراق إلى مدنها الحدودية، وهو عامل آخر شجعها على ضخ مياه البزل والتي بإمكانها التخلص منها بسهولة من خلال تصريفها في شط العرب عبر الأنهار والجداول التي تمر بأراضيها وتصب فيه".

ويلفت المحلل الخبير العسكري إلى أن "الجانب الإيراني كان في السنوات السابقة يهتم كثيراً بمعرفة تفاصيل صفقات بيع وشراء الأسلحة في جنوب العراق لضمان عدم وقوع تلك الأسلحة بأيد يمكن أن تهربها إلى أراضيها لزعزعة أمنها الداخلي".

ويعزز الساري تحليله بالإشارة إلى أن "مياه البزل أدت إلى إلحاق أضرار بيئية بالأراضي الحدودية الإيرانية مثلما أثرت سلباً على الأراضي الحدودية العراقية، لأنها تراكمت على الشريط الحدودي بين البلدين ولم تتسرب منها إلا كميات قليلة إلى الأراضي العراقية".

وكان مجلس محافظة البصرة، قد أعلن في الثالث والعشرين من شهر تشرين الثاني الماضي عن توقف تدفق تلك المياه باتجاه الحدود العراقية المنخفضة نسبياً، كما أكدت توقفها وزارة الموارد المائية في بيان لها ذكرت فيه أنها "تأمل من الجارة إيران مراعاة المبادئ العامة للقانون الدولي، والقواعد التي تتبناها منظمة الأمم المتحدة، وما نصت عليه اتفاقية عام ١٩٩٧، ومنع توجيه المياه المالحة باتجاه حدودنا، ومعالجة الحالة بشكل كامل، وعدم تكرارها ثانية".

التهريب مستحيل

وتبدو قوات حرس الحدود العراقية أقل اهتماما بالمسائل البيئة منه بالمسائل الأمنية، إذ يعتقد بعض الضباط الحدوديين أن الألغام المزروعة في المنطقة من ثمانينيات القرن الماضي والآن مياه البزل تجعلان التهريب أو التسلل عبر المنطقة "أمرا مستحيلا".

ويؤكد الضابط في قوات حرس حدود المنطقة الرابعة الملازم الأول نوار عبد علي أن "مياه البزل جعلت المساحات الحدودية التي تغمرها "أكثر أمناً"، ويوضح بالقول "لا فرصة للتسلل أو التهريب من خلالها".

ويقول عبد علي إن "حقول الألغام التي خلفتها الحرب العراقية الإيرانية تشكل عائقاً إضافياً لا يقل تأثيراً من مياه البزل، خاصة وان بعض أنواع الألغام تبقى فعالة أكثر من ٢٠٠ سنة"، لكنه يستدرك بقوله "ولكن تلك المياه لم تجعل قوات الحدود تشعر بالاسترخاء، وإنما هي مستمرة بنصب الكمائن وإجراء الدوريات".

ويلفت علي إلى أن "مسطحات مياه البزل تسهل أيضاً على دوريات الاستطلاع ونقاط الحراسة وأبراج المراقبة رصد المهربين والمتسللين من مسافات بعيدة إن حاولوا العبور من خلالها".

الالغام

من جهته، يؤكد مدير المركز الإقليمي لشؤون الألغام في الجنوب نبراس فاخر التميمي إن عمليات انتزاع الألغام من المناطق الحدودية "باتت أمرا صعبا بوجود مياه البزل".

ويوضح أن "مياه البزل أدت إلى إزاحة أعداد هائلة من الألغام المغمورة من أماكن زرعها بفعل التيارات المائية مما يجعل من الصعب انتزاعها يدوياً لصعوبة الوصول لها".

ويلفت التميمي إلى أن "فقدان الخرائط التي تبين مواقع وجود حقول الألغام في المناطق الحدودية بعد أحداث النهب والتخريب التي نتجت عن سقوط النظام في عام ٢٠٠٣ ووجود مياه البزل يجعلان من مهمة وزارة الدفاع بصفتها المسؤولة عن تطهير المناطق الحدودية من الألغام أكثر تعقيداً"، بحسب تعبيره.

وعلى الرغم من أن مياه البزل قد أخفت العديد من الدعامات الحدودية التي وضعت كعلامات دالة، فإن أستاذ الجغرافيا بكلية الآداب في جامعة البصرة الدكتور نمير الخياط يرى أن ذلك لن يؤثر على عملية ترسيم الحدود بين العراق وإيران.

ويقول الخياط لـ "السومرية نيوز"، إن غمر مياه البزل لعدد من الدعامات الحدودية لن يؤثر على عملية إعادة ترسيم الحدود بين العراق وإيران الجارية حاليا"، ويوضح أن "عملية ترسيم الحدود تتم وفقاً لخطوط العرض والطول وباستخدام أجهزة ذات أنظمة تقنية مرتبطة بالأقمار الصناعية، ولم تعد المسطحات المائية وحتى السلاسل الجبلية تشكل عائقاً أمام ترسيم الحدود بين الدول، لكنها تعرقل إلى حد ما تحرك الفرق الفنية على الأرض".

ويصف الخياط مسطحات مياه البزل بأنها "أشبه بالأهوار المؤقتة"، متوقعا أن تجف "بشكل كامل قبل نهاية فصل الصيف القادم في حال عدم تغذيتها مجددا".

إلا أن الخياط يدعو الحكومة العراقية إلى "الإسراع بإبرام اتفاقية مع نظيرتها الإيرانية لضمان عدم تكرار ما جرى في المستقبل"، لافتا إلى أن "إيران قامت باستصلاح مزارعها الحدودية على حساب تخريب الأراضي العراقية المقابلة لها".

ويرجع تاريخ الخلافات العراقية الإيرانية حول ترسيم الحدود إلى عقود من الزمن، ومعظم تلك الخلافات تتركز على عائدية شط العرب الذي يصب في الخليج ويطلق الإيرانيون على المقطع الجنوبي منه اسم "أروند رود"، وكان شاه إيران محمد رضا بهلوي قد قام عام ١٩٦٩ بإلغاء اتفاقية الحدود المبرمة بين البلدين عام ١٩٣٧، وطالب آنذاك بأن يكون خط منتصف النهر (التالوك) هو الحد الفاصل بين البلدين، وفي عام ١٩٧٢ وقعت اشتباكات عسكرية متقطعة على الحدود، وبعد وساطات عربية وقع البلدان اتفاقية الجزائر سنة ١٩٧٥، التي يعتبر بموجبها خط منتصف شط العرب هو الحد الفاصل بين إيران والعراق.

الحكومة تدفع إلى متعاقدين لمرافقة الزوار الإيرانيين

رفض عراقي لاستمرار تواجد الشركات الأمنية.. والداخلية تمنح رخصاً جديدة

متابعة/ المدى

رفضت قوى سياسية مشاركة في الحكومة العراقية قرار وزارة الداخلية منح رخص عمل لشركات أمنية إيرانية لحماية مواطنيها الذين يأتون إلى العراق لزيارة المراقد الدينية.

ورفض قيادي في التحالف الكردستاني، امس، استمرار تواجد الشركات الأمنية الأجنبية في العراق، لأن الحاجة لها قد انتفت بعد التحسن الأمني الذي شهدته البلاد، مشيرا إلى أن على الحكومة العراقية عدم السماح بدخول الشركات الأمنية الأجنبية المرافقة للشركات العاملة في العراق.

وقال النائب محمود عثمان إن "تواجد الشركات الأمنية الأجنبية سابقاً كانت له مبرراته وهي حماية الشركات والشخصيات الأجنبية المتواجدة في العراق، إلا ان وجود هذه الشركات الأمنية بات يخلق المشاكل ويخل بالاستقلال والسيادة العراقية".

وأضاف عثمان، أن "الوضع في العراق يتحسن بشكل متواصل، وقد أثبتت القوات الأمنية العراقية كفاءتها وقدرتها على حماية البلد من دون مساعدة اجنبية"، داعياً الحكومة إلى "تقليل تواجد هذه الشركات تدريجيا الى حين إخراجها من العراق".

واعتبر النائب انه "لا يصح دخول الشركات الأمنية الأجنبية المرافقة للشركات التجارية العاملة في العراق، ويجب أن يكون الأمر مرفوضا من قبل الحكومة العراقية".

وكانت وزارة الداخلية قد وضعت عدة ضوابط لعمل الشركات الأمنية نهاية عام ٢٠٠٩ تضمنت تحديد الأسلحة المستخدمة من قبل تلك الشركات، ومنع امتلاكها للمتفجرات، فضلا عن تحديد نطاق عملها داخل الأراضي العراقية، كما أكدت التعليمات على سحب رخصة الشركة ومطالبتها بمغادرة العراق خلال أسبوع إذا لم تلتزم بهذه الضوابط، وجاء إصدار هذه الضوابط بعد اتهام خمسة من عناصر شركة بلاك ووتر التي كانت تعمل في توفير الحماية للسفارة الأميركية وشخصياتها منذ نيسان عام ٢٠٠٣ وحتى نهاية عام ٢٠٠٨، بقتل ١٤ عراقياً وإصابة ١٨ آخرين في ١٦ من أيلول ٢٠٠٧، إثر إطلاقهم النار عشوائياً على مدنيين في ساحة النسور غرب العاصمة العراقية بغداد.

يذكر أن إعلان واشنطن عزمها الاتيان بنحو سبعة آلاف متعاقد أمني خاص لحماية مواطنيها الدبلوماسيين في العراق أثار ردوداً متباينة، فعلى الرغم من تطمينات الجهات الأمنية، أبدى عدد من السياسيين والمحللين مخاوف من احتمال أن يكون لتلك العناصر عمل مزدوج تستطيع من خلاله خرق النظام الأمني العراقي، لصالح أجهزة استخبارات أجنبية، أو ان تعمل على زعزعة الأمن في البلاد.

وقال النائب عن تحالف الوسط شعلان الكريم إنه "مع رفضنا قرار وزارة الداخلية التي يديرها وكالة نوري المالكي سنطالب البرلمان بأن يتخذ إجراءاته بخصوص ذلك، لأن وجود الشركات الأمنية الإيرانية في البلاد يعزز دور طهران في التدخل بالشأن العراقي".

وفي ما سبق للحكومة رفضها منح شركات أجنبية رخصة عمل أعلنت وزارة الداخلية أن قرارها جاء من أجل توفير الحماية اللازمة للإيرانيين الذين يزورون المراقد الدينية وستنحصر مهمة الشركات بمرافقتهم أثناء دخولهم الحدود وحتى إقامتهم في فنادق العاصمة.

يشار الى ان تقارير صحفية تقدر عدد الشركات الأمنية في العراق بـ ٢٣ شركة أمنية (تقريبا حسب أخر الإحصائيات) وبكادر إجمالي قدره ٣٠٠٠ عنصر امني فقط.

وتعد شركة "Blackwater"، التي يقع مقرها الرئيسي في ولاية كارولينا الشمالية، أضخم المتعهدين الأمنيين الخاصين في العراق.

فعقب عام ٢٠٠٣، حازت الشركة من وزارة الخارجية الأمريكية عقود حماية السفارة (الأمريكية) في بغداد، وتوفير الأمن للدبلوماسيين والسياسيين الأمريكيين، بدءاً بالحاكم المدني السابق بول بريمر، وصولاً إلى السفير الحالي رايان كروكر، فضلاً عن وفود الكونغرس الزائرة.

وطبقاً لموقع الشركة على الإنترنت، فقد تأسست الشركة في عام ١٩٩٧ على يد (إريك برينس)، الذي خدم سابقا في القوات البحرية الأمريكية، وهو يعد من المؤيدين للرئيس الأمريكي جورج بوش، ومن الذين أسهموا في دعم حملته الانتخابية.

ويضم مجلس الإدارة للشركة عدداً من الذين خدموا في مناصب رفيعة في الوكالات الأمنية والدفاعية الأمريكية، مثل كوفر بلاك، الرئيس الأسبق لقسم مكافحة الإرهاب في وكالة المخابرات المركزية الأمريكية؛ وهذا ما حدا بكثير من المصادر الإعلامية إلى أن تعلل العقود الضخمة التي حصلت عليها (الشركة) بالعلاقة الوثيقة التي تربط الشركة بأفراد الإدارة الأمريكية الحالية.

أما مكتب المحاسبة العام الأمريكي فقد نقل في أحد تقاريره الصادرة في مارس/آذار عام ٢٠٠٦ عن مدير اتحاد الشركات الأمنية الخاصة بالعراق (PSCAI) قوله، إنه يوجد في العراق نحو ١٨١ شركة أمنية.

ويطلق البنتاجون على هؤلاء بـ(المتعاقدين)، في حين تفضل الحكومة العراقية وصفهم بالحرس.

وازداد الطلب على خدمات هذه الشركات الأمنية رغم المحاذير العديدة على نشاطها وخصوصاً تلك المتعلقة بغياب تشريع أو قانون يلزم منتسبيها أو غياب قواعد تحدد شروط تعيين أفراد هذه الشركات؛ فقد اتخذت في العراق تطورا أكثر حدة يفوق المهام الموكولة إليها في العادة، حيث أصبحت تزاول مهام أمنية كانت إلى وقت قريب تقع في مهام القوات المسلحة النظامية للولايات المتحدة، وذلك تبعاً لازدياد المهام من جهة وإلى الخسارة البشرية والمالية نتيجة الأعمال الحربية من جهة أخرى.